الأمم المتحدة

A/62/792–S/2008/228

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
8 April 2008
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الثانية والستون
البنود ١٧ و ١٨ و ٣٣ و ١٠٨ من جدول الأعمال
الحالة في الشرق الأوسط
قضية فلسطين
تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة
التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي

مجلس الأمن
السنة الثالثة والستون

رسالة مؤرخة ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة

بالإشارة إلى رسالتي ممثل النظام الإسرائيلي الموجهتين إلى رئيس مجلس الأمن المؤرختين ٢٥ شباط/فبراير و ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٨ (S/2008/131 و S/2008/189)، واللتين سيق فيهما ادعاءات وتشويه للحقائق لا أساس لها من الصحة ضد جمهورية إيران الإسلامية، أود بيان ما يلي:

إن دعم إيران للشعبين الفلسطيني واللبناني كان وما زال دعما ذا طابع أخلاقي وإنساني وسياسي، وعليه يكون ما سيق في الرسالتين المذكورتين ضد بلدي من ادعاءات وتشويه للحقائق أمرا لا أساس له من الصحة ومرفوضا. وليست هذه هي المرة الأولى التي يلجأ فيها النظام الإسرائيلي إلى حملة لتشويه الحقائق وقذف الآخرين واختلاق الأكاذيب ضدهم – في محاولة عقيمة منه لصرف انتباه المجتمع الدولي عما يقوم به هذا النظام

140408 110408 08-30069 (A)

من أعمال فظيعة من الإبادة الجماعية والتطهير العرقي والعقاب الجماعي ضد الفلسطينيين وغيرهم من الشعوب العربية في المنطقة.

فعلى مدى العقود الستة الماضية ما انفك المجتمع الدولي يشهد مختلف أعمال جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ما فتئ النظام الإسرائيلي يقترفها دون رحمة ضد الآخرين – ولا سيما ضد الفلسطينيين – ودون تعرض للعقاب. حتى أن هذا النظام قد اقترف، خلال الأسابيع القليلة الماضية، إحدى أبشع فظائعه ضد الفلسطينيين العزّل في قطاع غزة. هذا وقد أعربت الأمم المتحدة وهيئاتها المعنية، في العديد من المناسبات، عن سخطها وإحباطها إزاء هذه الجرائم الإسرائيلية، وأدانتها على نحو لا لبس فيه. وكمثال على ذلك، وصف بصدق مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة سلوك إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني بأنه أفعال ''تماثل الفصل العنصري لا محالة''. وكذلك شدد المقرر المذكور، في وصفه لتلك الحالة، على أن النظام الإسرائيلي ''قد أحال قطاع غزة إلى سجن للفلسطينيين ورمى بالمفتاح بعيدا''، وأضاف أن هذه الجريمة هي جريمة ''تطهير عرقي''. واستنادا إلى نفس التقارير الصادرة عن الأمم المتحدة، تبلغ جرائم النظام الإسرائيلي مبلغ ''العقاب الجماعي'' وصيرت حالة الشعب الفلسطيني، ولا سيما في قطاع غزة، إلى حالة ''مروعة مأساوية لا تطاق''. وفي السياق نفسه، ومنذ أيام قلائل لا غير، وفي إشارة أخرى جديدة تدل على ما لدى المجتمع الدولي من كرب وقلق بالغين إزاء الممارسات الإجرامية للنظام المذكور، وصف مسؤولو منظمة الصحة العالمية سلوك النظام الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني بأنه ''لا إنساني'' وبأنه ممارسات ''تنم عن فقدان الصواب وانعدام الإنسانية''.

وفي الرسالتين المذكورتين آنفا، ساق ممثل النظام الإسرائيلي أيضا ادعاءات عارية من الصحة ضد بلدي فيما يتعلق بالانتهاك المزعوم لقرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٠). ومن دواعي السخرية أن النظام المذكور، قد عمد لدعم ادعاءاته التي لا أساس لها من الصحة إلى سوق نفس الأكاذيب التي كان قد قدمها هو نفسه، إلى تقارير الأمين العام الأخيرة عن القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وقد رفض بلدي رفضا قاطعا هذه الادعاءات التي لا أساس لها في الماضي ويود رفضها مرة أخرى في هذه الرسالة. ومن الجدير بالذكر أنه في نفس التقارير المقدمة من الأمين العام عن القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، جرى التأكيد مرارا وتكرارا على أن النظام الإسرائيلي قد انتهك عددا من أحكام قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وما انفك ينتهكها. وفي هذا الصدد، وعلى سبيل المثال لا غير، أود الإشارة إلى محتويات أحدث تقرير للأمين العام عن القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) (S/2008/135) التي تشدد على أن الأمم المتحدة ''تشعر بالقلق لاستمرار الانتهاكات الجوية التي تقوم بها إسرائيل بلا هوادة ... في كل يوم تقريبا ... وعلى أن عمليات التحليق الإسرائيلية فوق الأراضي

اللبنانية تشكل جميعها انتهاكات للسيادة اللبنانية وللقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)''. ويشير التقرير نفسه أيضا، مع العديد من تقارير الأمم المتحدة الأخرى، إلى استمرار احتلال إسرائيل لأراضٍ لبنانية ورفضها التعاون مع الأمم المتحدة وحكومة لبنان لتحديد أماكن الذخائر العنقودية غير المنفجرة والألغام الأرضية الإسرائيلية التي ما زالت تشوه المدنيين في جنوب لبنان وتقتلهم.

ولا شك في أن السلوك غير القانوني الذي يتبعه النظام الإسرائيلي، الذي يشكل بجلاء تهديدا للأمن والسلم الدوليين والإقليميين، يستلزم عناية عاجلة وجدية من جانب مجلس الأمن. ومن المؤسف أن الإفلات من العقاب الذي أتيح لذلك النظام المذكور لارتكاب جرائمه حتى الآن قد شجعه على مواصلة تحديه الصارخ لأبسط وأهم مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

لقد آن الأوان حقا لكي يقوم المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، باتخاذ تدابير فعالة للتصدي للسياسات والممارسات غير المشروعة والإجرامية للنظام الإسرائيلي، ووضع حد لإرهاب الدولة الذي يقوم به ضد الشعب الفلسطيني وغيره من شعوب المنطقة.

وأرجو ممتنا أن تعملوا على تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن ودورة الجمعية العامة في إطار البنود ١٧ و ١٨ و ٣٣ و ١٠٨.

(توقيع) محمد **خزاعي**
السفير
الممثل الدائم